Al-Dirasat Al-Islamiyyah (Islamabad) 40:1 (2005)

مختلف الحديث ومشكله

محمد أبو الليث الخير آبادي

لا يخفى على المشتغلين بالحديث والفقه والتفسير والوعظ والإرشاد ما يحمله علم مختلف الحديث ومشكل الحديث من أهمية في مجال الدفاع عن السنّة النبوية الشريفة، وبيان مراده وفهم معانيه إذ استغله أعداء الإسلام لاصطياد الناس البسطاء وبلبلة أفكارهم، وزعزعة ثقتهم بالقرآن والسنّة، بحجّة أن السنّة إن كانت من الله فلماذا وقع الاختلاف فيها والإشكال في مفهومها؟ فأحببنا أن نتناول الموضوعين لنحصّن المسلمين بمنهج التعامل الواضح مع الأحاديث المختلفة والمشكلة. فنبدأ الكلام بتعريف مختلف الحديث ومشكل الحديث.

المختلف لغةً:

المختلف ـ بكسر اللام ـ اسم فاعل من الاختلاف، أو ـ بفتح اللام ـ مصدر ميمي بمعنى الاختلاف وهو ضد الاتفاق، يقال: اختلف القوم إذا ذهب كل واحد منهم إلى خلاف ما ذهب إليه الآخر[١]. ويقال: اختلف الأمران إذا لم يتفقا[٢].

فالمختلِف لغةً هو ضد المتفِق، أو ضد الاتفاق.

---

١ – محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: **القاموس المحيط**: ج ٣، ص ١٤٣، المؤسسة العربية بيروت، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٢ – محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري: **لسان العرب**: ج ٩، ص ٩١ ،دار صادر بيروت، ط ١، بدون تاريخها.

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

المختلف اصطلاحاً:

أمّا المختلف عند المحدِّثين فقد قال الحافظ ابن حجر بعد أن قسَّم الحديث إلى مقبول ومردود: "ثُمّ المقبوُل إن سلم من المعارضة فهو المحكم، وإن عُورِض بمثله فإن أمكن الجمع فمختلف الحديث، أوْ لا، وثبت المتأخِّر فهو النّاسخ، والآخر المنسوخ، وإلاّ فالترجيح، ثمّ التوقُّف"(٣).

يلاحظ من هذا التعريف أنّ الحافظ ابن حجر جعل الحديث المقبول المعارَض بمثله مَقْسماً لأربعة أقسام، وجعل منها مختلف الحديث.

وأما ابن الصلاح والنووي فقالا: "مختلف الحديث هو أن يأتي حديثان متضادان في المعنى ظاهراً". ثم قالا: "والمختلف قسمان: أحدهما ما يمكن الجمع بينهما، فيتعيّن ويجب العمل بهما. والثاني لا يمكن الجمع بوجه، وذلك ضربان: أحدهما أن يظهر كون أحدهما ناسخاً، والآخر منسوخاً، فيعمل بالنّاسخ، ويترك المنسوخ. والثاني أن لا تقوم دلالةٌ على النّاسخ أيُّهما، والمنسوخ أيُّهما، فيفزع حينئذٍ إلى الترجيح، ويعمل بالأرجح والأثبت"(٤).

يلاحظ على تعريفهما أنهما جعلا "مختلف الحديث" مَقْسَماً لتلك الأقسام، لا قسيماً كما كان عند ابن حجر.

الأقسام عند الحافظ ابن حجر:

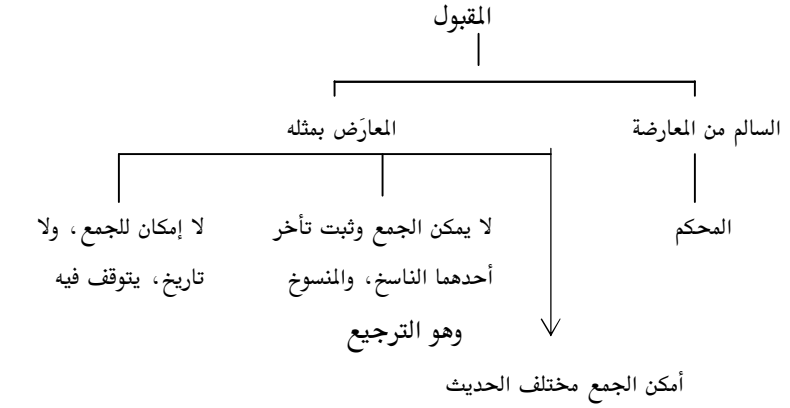

---

٣ – أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني: **نخبة الفكر مع النّزهة**: ص ٣٣–٣٥، تعليق أبي عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهمي، المكتبة الفيصلية بمكة المكرمة، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٤ – ابن الصلاح: **المقدمة مع التقييد والإيضاح**: ص ٢٨٥–٢٨٦، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٩٦٩م، والنووي: **التقريب مع التدريب**: ص ٢، ص ١٩٦، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، دون رقم الطبعة وتاريخها.

الأقسام عند ابن الصلاح والنووي:

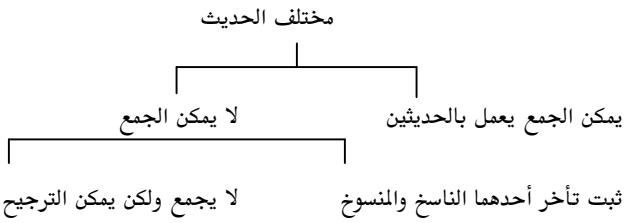

تبيّن من التعريفين السابقين أن مختلف الحديث هو "الحديث المقبول المعارَض بمثله في الظاهر".

وتبيّن من صنيع الإمامين ابن الصلاح والنووي أن ما أمكن الجمع، والناسخ والمنسوخ، والأحاديث الراجحة والمرجوحة، كلها من مختلف الحديث. ولم يذكرا صورة التوقف كما فعل الحافظ ابن حجر. وهي لا بد منها، فظهر أن تقسيم الحافظ دقيق. وذلك لأن حسب تقسيمه "مختلف الحديث" قسم مستقل. و "الناسخ والمنسوخ" قسم مستقل. والمتوقف فيه قسم مستقل.

ولاحظنا من خلال التعريف أن لمختلف الحديث ثلاثة شروط أساسية متفق عليها، وهي:

الأول: المعارضة أي يكون أحدهما معارضاً للآخر، فإن لم تكن بينهما معارضة فلا يدخلان في مختلف الحديث، وإنما هما من المحكم.

الثاني: القبول أي يكون الحديثان المعارضان مقبولين من ناحية الإسناد، فالحديث الضعيف لا يدخل في مختلف الحديث.

الثالث: كونهما حديثين، فإن تعارض ظاهر حديثٍ مع القرآن، أو الإجماع، أو القياس، أو غيرها مثل عمل الصحابة، أو العقل، أو التاريخ، فلا يدخل في مختلف الحديث.

أمّا كون المعارضة بحسب الظاهر فلأن التعارض الحقيقي في الثابت من سنن النبيّ صلى الله عليه وسلم محالٌ كما صرح به القاضي أبو بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ) فيما حكاه عنه ا ؤطيب (ت٤٦٣هـ)[٥]. وكما قال الإمام ابن خزيمة (ت٣١١هـ): "لا أعرف أنه رُوِيَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادَيْن صحيحَين متضادّان، فمن كان عنده فليأت به حتى أؤلف بينهما"[٦].

---

٥ – أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي: **الكفاية في علم الرواية**: ص ٤٣٣، طبعة حيدر آباد الدكن بالهند، بدون رقم الطبعة وتاريخها.

٦ – الخطيب، **الكفاية**: ص ٤٣٢–٤٣٣.

ويلاحظ من الكتب المؤلفة في "مختلف الحديث" أن أهم غايتها هي الفقه، حيث تناولت الأحاديث الفقهية المتعارضة في الظاهر، ولذلك كان ترتيبها على أبواب الفقه، دون العقيدة والفضائل وغيرهما. كما سنأتي على قليل من التفصيل فيما بعد إن شاء الله تعالى.

المشكل لغةً:

قال ابن دريد (ت٣٢١هـ): "الشكل: الشبه والمثل، وأشكل الأمر يشكل إشكالاً إذا التبس"(٧). ونقل الأزهري (ت٣٧٠هـ) عن ابن الأنباري: "أشكل عليَّ الأمر أي اختلط"(٨). وقال الأزهري: "وحرف مشكل: مشتبه ملتبس"(٩). وقال ابن فارس (ت٣٩٥هـ): "شكل: معظم بابه الماثلة، تقول: هذا شكل هذا أي مثله، ومن ذلك يُقال: أمر مشكل. كما يُقال: أمر مشتبه أي شابه هذا"(١٠). وعلى هذا فالمشكل لغةً هو الملتبس والمختلط والمشتبه.

المشكل اصطلاحاً:

المشكل عند الأصوليين هو كما عرّفه السرخسي (ت٤٨٣هـ) بأنه "اسم لما يشتبه المراد منه، بدخوله في أشكاله، على وجهٍ لا يعرف المراد إلاّ بدليل يتميّز به من بين سائر الأشكال، أو بالمبالغة في التأمُّل حتى يظهر به الراجح"(١١).

وعرّفه بذلك الخبازي (ت٦٧١هـ) والنسفي (ت٧١٠هـ) والجرجاني (ت٨١٦هـ) بأنه "الداخل في أشكاله وأشباهه، حتى لا ينال إلاّ بالتأمُّل بعد الطلب"(١٢)(١٣).

---

٧ – محمد بن الحسن بن دريد البصري الأزدي: **جمهرة اللغة**: ج٣، ص٦٨، حيدر آباد الهند، ط ١، ١٣٤٥هـ.

٨ – أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري، **تهذيب اللغة**، تحقيق الأستاذ علي حسن الهلالي: ج ١٠، ص ٢٢ الدار المصرية، دون رقم الطبعة وتاريخها.

٩ – الأزهري: **تهذيب اللغة**: ج ١٠، ص ٢٥.

١٠ – أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: **معجم مقاييس اللغة**: ص ٤٣٢– ٤٣٣، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ٢، ١٩٧٠م. وكذا قال الجوهري، إسماعيل بن حماد، في **الصحاح**: ج ٥، ص ١٧٣٧، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، ١٩٨٢م.

١١ – أبو بكر محمد بن أحمد بن أبي سهل، **أصول السرخسي**: ج ١، ص ١٦٨، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، طبع حيدر آباد، الهند.

١٢ – والطلب هو أن ينظر السامع أولاً في مفهومات اللفظ فيضبطها. المولى عبد اللطيف، **شرح المنار لابن ملك**: ص١٠٤، طبع إستانبول، بدون معلومات أخرى عن طبعته.

١٣ – أبو محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازي، **المغني في الأصول**: ص ١٢٨، تحقيق الشيخ محمد مظهر بقا، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ط١، ١٤٠٣هـ.، والنسفي: **المنار** شرحه لابن ملك: ص١٠٣، و علي بن محمد الشريف الجرجاني، **التعريفات**: ص ٢٣٠، مكتبة لبنان، ١٩٦٩م.

وقال الكفوي (ت١٠٩٤هـ): "هو اللفظ الذي اشتبه المراد منه، بحيث لا يوقف على المراد منه بمجرّد التأمُّل"[١٤].

وهذه التعريفات الثلاثة متقاربة، إلا أن معناه اللغوي في التعريفين الأولين أكثر ملاحظةً من الثالث، حيث حُدِّدَ في الأولين سبب الاشتباه وهو دخوله في الأشكال، بينما لم يُحدَّدْ ذلك في الثالث، وإنّما رُكِّز فيه على اشتباه المراد وطريقة إزالته، دون التعرُّض لذكر سبب الاشتباه.

وقد تطرَّق ابن قتيبة ـ وله تأليفان في هذا العلم ـ لتعريف المشكل في معرض تعريفه للمتشابه، فقال: "وأصل التشابه أن يشبه اللفظُ اللفظَ في الظاهر، والمعنيان مختلفان ... ومنه يقال: اشتبه عليَّ الأمر إذا أشبه غيره فلم تكد تفرقُ بينهما. ثم قد يقال لكل ما غمض ودقّ: متشابه؛ وإن لم تقع الحيرة فيه من جهة الشبه بغيره". ثم قال: "ومثل المتشابه "المشكل"، وسمي مشكلاً لأنه أشكل أي دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله. ثم قد يقال لما غمض؛ وإن لم يكن غموضه من هذه الجهة[١٥]: مشكل"[١٦]. فالمشكل عنده هو: "ما دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله، أو ما غمض من جهة أخرى غير دخوله في شكل غيره".

هكذا عرّف ابن قتيبة المشكل بمعناه اللغوي، ثم عمّمه لكل ما غمض ودقّ، سواء كان الغموض بسبب دخوله في شكل غيره، أو لم يكن من تلك الجهة، بل كان من جهة أخرى.

وأمّا المشكل عند المحدِّثين فلم يتعرّض له أحدٌ منهم بالتعريف، إلاّ أنّ الإمام الطحاوي قد أشار إليه بعض الإشارات، حيث قال في مقدمة كتابه "بيان مشكل الآثار": "فإنّي نظرت في الآثار المروية عنه صلى الله عليه وسلم بالأسانيد المقبولة، التي نقلها ذوو التثبت فيها، والأمانة عليها، وحسن الأداء لها، فوجدت فيها أشياء مما سقطت معرفتُها والعلم بما فيها عن أكثر الناس، فمال قلبي إلى تأمُّلها، وتبيان ما قدرت عليه من مشكلها، ومن استخراج الأحكام التي فيها، ومن نفي الإحالات عنها"[١٧].

---

١٤ – أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي: **الكليات**: ج ٤، ص ٢٥٨، دمشق، ١٩٧٤م.

١٥ – أي من جهة دخوله في شكل غيره.

١٦ – أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ): **تأويل مشكل القرآن**: ص ١٠١–١٠٢، تحقيق: أستاذي سيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٣م.

١٧ – أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، **بيان مشكل الآثار**: ج ١، ص ٣، طبع حيدر آباد، الهند، دون رقم الطبعة وتاريخها.

فقد لَمّح الطحاوي في قوله هذا ببعض ملامح المشكل شرطاً، وتعريفاً، وطريقةً لإزالة إشكالها:

أمّا شرطه فأن يكون الحديث مقبولاً سنداً.

وأمّا تعريفه فهو ما غاب عن كثيرٍ من الناس معرفةُ معانيه، أو استحال إدراكها عندهم.

وأمّا طريقة إزالة إشكاله فهي: التأمّل والبيان ونفي الاستحالة عنه.

وقد عرّفه أحد علماء هذا العصر ـ الدكتور عبد المجيد محمود ـ بعد أن عرّف "مختلف الحديث" و"الناسخ والمنسوخ" بما سبق عندي فقال: "أما مشكل الحديث أو الآثار فهو أعمُّ من "اختلاف الحديث"، ومن "الناسخ والمنسوخ منه"، لأنّ الإشكال ـ وهو الالتباس والخفاء ـ قد يكون ناشئاً من ورود حديثٍ يناقض حديثاً آخر من حيث الظاهر كما هو الحال في مختلف الحديث، أو من جهة الحقيقة ونفس الأمر كما هو شأن الناسخ والمنسوخ، وقد ينشأ الإشكال من مخالفةِ الحديث للعقل، أو للقرآن، أو للغة"(١٨).

قلت: وهناك وجوهٌ أخرى لمنشأ الإشكال والخفاء ـ غير ما ذكره الدكتور ـ أحصيتها استنتاجاً من القضايا التي تناولها مؤلفو مختلف الحديث ومشكل الحديث مثل الإمام الشافعي وابن قتيبة والطحاوي، وهي:

قد ينشأ الإشكال والخفاء لغرابةٍ في لفظ الحديث، أو لدقّةٍ في المعنى من غير الغرابة في اللفظ، أو لاشتراك لفظٍ في معنيين مختلفين فأكثر، أو لمخالفته للإجماع، أو للقياس، أو للواقع التاريخي، أو لاعتراضٍ على عملٍ للنبيّ صلى الله عليه وسلم، أو على عملٍ لصحابيٍّ من الصحابة، أو لاستحالته عقلاً أو عملاً، أو لاختلاف وجوه القراءة في آيةٍ من آيات القرآن الكريم، أو لاضطراب ألفاظ الأحاديث بعضها مع بعض مما تسبب للاختلاف بين أئمة الفقه، أو لإبهام المتكلم مراده منه بسببٍ من الأسباب.

وقد رأينا أن مؤلفي هذا الفنّ يرفعون هذه الإشكالات إما بالتوفيق بين الأثرين المتعارضين، أو ببيان نسخ فيهما، أو بترجيح أحدهما، أو بشرح المعنى بما يتفق مع القرآن، أو الإجماع، أو

---

١٨ – عبد المجيد محمود: **أمثال الحديث:** ص ٦٢–٦٣، مكتبة دار التراث بالقاهرة، ط ١، بدون سنة الطبع، وعبد المجيد محمود أيضاً: **أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث**: ص ٢٦٠، نشره المؤلف نفسه في القاهرة، ط ١، ١٩٧٥م.

القياس، أو العقل، أو القراءة، أو اللغة، أو مع عمل الرسول صلى الله عليه وسلم، أو مع عمل الصحابي، أو تضعيف الحديث الموجب للإشكال وردِّه، أو بغير ذلك.

فهم بذلك يرفعون الإشكال إمّا بالتأمُّل، أو بدليلٍ آخر خارجيّ.

ففي ضوء معنى المشكل في اللغة واصطلاح الأصوليين، وفي ضوء عموم القضايا المشكلة[١٩]، وطرق رفع إشكالها ودفع تعارضها نستطيع أن نُعرِّف "مشكل الحديث" بما يلي: "مشكل الحديث هو الحديث المقبول، الذي خَفِيَ مرادُه، بسببٍ من الأسباب، على وجهٍ لا يُعْرَف إلا بالتأمُّل المجرّد، أو بدليلٍ آخر خارجيّ".

الفرق بين مختلف الحديث ومشكل الحديث:

١- وقد تبيّن مما سبق أن "مختلف الحديث" قائمٌ على التعارض فحسب، بينما "مشكل الحديث" لا يقتصر على التعارض فحسب، وإنّما ينشأ الإشكال فيه عن أسبابٍ أخرى كثيرة غيره كما ذكرتها أثناء المحاولة لتعريف المشكل.

٢- وكذلك "مختلف الحديث" مقصور على وقوع التعارض بين حديث وحديث فقط، بينما "مشكل الحديث" لا يقتصر على التعارض بين حديث وحديث فقط، بل يتعدّاه إلى التعارض بين الحديث وبين أدلة أخرى مثل القرآن والإجماع والقياس وغيرها، وإلى مخالفة الحديث للعقل والتاريخ، وإلى الاعتراضات، وغيرها من أسباب الإشكال كما فصّلْتُها في السّابق.

فاتّضح من ذلك أن "مشكل الحديث" عام يشمل "مختلف الحديث" وغيره، فالعلاقة بينهما علاقة عموم وخصوص مطلق، فكل مختلف الحديث مشكل الحديث، وليس كل مشكل الحديث بمختلف الحديث.

وقد لاحظ هذا الفرق كلٌّ من الإمام الشافعي والإمام الطحاوي وابن فورك، حيث اقتصر الإمام الشافعي في كتابه **اختلاف الحديث** والإمام الطحاوي في كتابه **شرح معاني الآثار** على

---

١٩ - وإنّما قلت: "في ضوء عموم القضايا..." لأنّ هناك قضايا غير حديثية تناولها المؤلفون ـ خاصةً الإمام الطحاوي ـ مثل قضايا اختلاف وجوه القراءة في الآيات، ولكن لما أزال إشكالها في ضوء الأحاديث والآثار فقد استساغ له أن يدخلها في المشكل. ينظر لذلك مقدّمتنا لكتاب **بيان مشكل الآثار** للطحاوي الجزء الثامن: ص١٣٥-١٣٦، مطبوعة على الآلة الكاتبة، جامعة أم القرى، عام١٩٩٢م. وتحقيقنا لكتاب **بيان مشكل الآثار**: ص ٢٨ و٥٠. والباب الثاني في بيان مشكل ما رُوِيَ فيمن قرأ قوله: ﴿**وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بَضَنِيْنٍ (أو بِظَنِيْنٍ)**﴾. والباب الثالث في بيان مشكل ما روي فيما اختلف في قراءتهم إياه من قوله: ﴿**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ (أو يُغَلَّ)**﴾.

الأحاديث المتعارضة ـ في الظاهر ـ فقط. كما أن الطحاوي ذكر في كتابه الثاني **بيان مشكل الآثار** أحاديثَ من كل أنواع الإشكال. أما ابن فورك فقد اقتصر في كتابه **مشكل الحديث وبيانه** على أحاديث الصفات الموهمة للتشبيه فقط، فكتابه أشبه بمتشابه الحديث، لا بمشكل الحديث.

وأما ابن قتيبة فلم يتضح هل أنه لاحظ هذا الفرق أم لا؛ لأن الأخ الدكتور فتح الدين بيانوني حفظه الله تعالى أفادني أن التسمية ليست من ابن قتيبة. فتحققت من الأمر فوجدت أن الإمام ابن قتيبة فعلاً لم يذكر اسمه في كتابه، ولذلك اختلف اسمه عند من نقل منه على عدة أسماء، وهي: "اختلاف تأويل الحديث"[٢٠]، و"مختلف الحديث"[٢١]، و"مشكل الحديث"[٢٢]، و"اختلاف الحديث"[٢٣]، و"المناقضة"[٢٤]، و"تأويل مختلف الحديث"[٢٥]. وأنسب اسم لكتابه هو

---

٢٠ – أبو الفرج محمد بن إسحاق بن النديم (ت٣٨٥هـ): **فهرسته في ترجمة ابن قتيبة**: ص ١١٥، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.

٢١ – ابن النديم: **الفهرست**: ص ١١٥ ، وأبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الالكائي (ت٤١٨هـ): **اعتقاد أهل السنّة**: ج٤، ص ٥٩٢، تحقيق: أحمد سعد حمدان، دار طيبة بالرياض، ١٤٠٢هـ، وابن كثير: **التقريب مع التدريب للسيوطي**: ج ٢، ص ١٩٦، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، دون رقم الطبعة وتاريخها، وأحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ): **لسان الميزان**: ج ٦، ص ١٩٤، طبع حيدر آباد الهند، ط١، ١٣٢٩هـ، **والتهذيب** له: ج١، ص ٣٥٢، ٤٣/٢ و ج ٨، ص ١٤٧، حيدر آباد، الهند، ط ١، ١٣٢٦هـ): **والتلخيص الحبير** له: ج ٣، ص٨٧، تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني، ١٩٦٤م، **والسيوطي** (ت٩١١هـ): **التدريب**: ج٢، ص١٩٦.

٢٢ – محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (٧٤٨هـ): **سير أعلام النبلاء**: ج ١٣، ص ٢٩٩، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزميله، **مؤسسة الرسالة**، بيروت، ط ٩، ١٤١٣هـ، وأبو الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (٧٧٤هـ): **تفسير القرآن العظيم**: ج٣، ص ٥١٠ ، عيسى البابي الحلبي، دون رقم الطبعة وتاريخها، وأبو الطيب محمد بن أحمد الفاسي (ت٨٣٢هـ): **ذيل التقييد**: ج ١، ص ١٩٦، ٤٠٢، تحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٠هـ، والسخاوي (ت٩٠٢هـ): **المقاصد الحسنة** كما في **كشف الخفاء ومزيل الإلباس** الإسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ): ج ٢، ص ٤٢٨، تحقيق: أحمد القلاش، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٥هـ.

٢٣ – أبو الطيب الفاسي: **ذيل التقييد**: ج ٢، ص ٢٥١، ٣٦٦، وابن حجر: **التلخيص الحبير**: ج١، ص١١٥، ١٤١، وابن حجر: **لسان الميزان**: ج ١، ص ١٣، ٦٧، ٤١٩، ج ٥، ص ٤١٣، وابن حجر: **التهذيب**: ج ٧، ص ٧ وحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ): **كشف الظنون**: ج ١، ص ٣٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

٢٤ – حاجي خليفة، **كشف الظنون**: ج ٢، ص ١٤٦٤.

٢٥ – حاجي خليفة، **كشف الظنون**: ج٢، ص ١٤٦٤. وذكر الكتاني (ت١٣٤٥هـ) في **الرسالة المستطرفة**: ص١٩٨، تحقيق: محمد المنتصر الكتاني، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٤، ١٩٨٦م، كل هذه الأسماء فقال: "ومنها كتب في اختلاف الحديث، أو تقول: في تأويل مختلف الحديث، أو تقول: في مشكل الحديث، أو تقول: في مناقضة الأحاديث وبيان محامل صحيحيها ككتاب **اختلاف الحديث** للشافعي، ولأبي محمد عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة.

تأويل مشكل الحديث على شاكلة كتابه الأول **تأويل مشكل القرآن** لأنه ذكر فيه أحاديث متناقضة، وأحاديث مخالفة لكتاب الله والإجماع والقياس والعيان، وأحاديث يدفعها النظر وحجة العقل[٢٦].

موقع مختلف الحديث ومشكله من علوم الحديث:

لقد عرفنا مما سبق في تعريفيهما أن دائرة مختلف الحديث ومشكله هي الأحاديث المقبولة المتمثلة شروطُها في شروط "الصحيح لذاته"، أو في شروط "الصحيح لغيره"، أو في شروط "الحسن لذاته"، أو في شروط "الحسن لغيره"، وهذه الشروط مجتمعةً هي: اتصال السند من أوله إلى آخره، وعدالة الرواة، وكمال ضبطهم ـ أو خفة ضبط رواته أو بعضهم قليلاً من ضبط رواة الصحيح لذاته ومجيئه من طريق أخرى مثله أو أحسن منه، أو تفرّده بسندٍ ضَبْطُ رُواتِهِ أو بعضِهم أخفُّ قليلاً من ضبط رواة الصحيح لذاته، أو وروده بسندٍ ضبطُ رواته أو بعضهم ضعيف خفيف ومجيئه من طرق أخرى مثله أو أحسن منه ـ، وسلامة سنده ومتنه من الشذوذ، وسلامتهما من العلة. فالأحاديث الضعيفة والموضوعة خارجة عن دائرة المختلف والمشكل.

فعند التعامل مع حديث يُنظَر هل أنه اجتاز هذه الاختبارات المنهجية أي هل توفرت فيه شروط القبول السابقة أم لا، خاصة سلامة متنه من الشذوذ والعلة. وتتم سلامتُه من الشذوذ عن طريق عرضه على الروايات المتعددة في الموضوع، فإذا سلم من المعارضة سلم من الشذوذ ويحكم عليه بأنه محفوظ. وتتم سلامتُه من العلّة عن طريق عرضه على النصوص والأدلة الأخرى، فإذا سلم من المعارضة يُحْكَم عليه بأنه صحيح أو حسن. فمن هنا تبيَّن أن علم مختلف الحديث ومشكله يختلف عن علم العلل تماماً[٢٧] لأن عمل علم المختلف والمشكل يبدأ من حيث ينتهي عمل علم العلل، فعلم العلل يهتم بنقد الحديث قبولا ورداً، بينما علم المختلف والمشكل يهتم ببيان معنى الحديث. ونفرض أنه إذا عجز علم المختلف والمشكل عن إيجاد معنى مقبول فيتضح منه أن علم العلل قصَّر في إجراء الاختبار عليه، فيرجع ويحوّله إلى علم العلل ليرى ربما أحد الرواة وهم فيه، أو أخطأ أو ما إلى ذلك.

---

٢٦ – ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، **تأويل مختلف الحديث**: ص ٥٩، ٦٤، ٦٧، دار الكتاب العربي، بيروت، دون رقم الطبعة وتاريخها.

٢٧ – وليس كما قال الأستاذ إبراهيم العسعس في كتابه **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث** بأن بين علم العلل وعلم المشكل علاقةً.

فموقع علم مختلف الحديث ومشكله من علوم الحديث هو موقع الخط الدفاع ـ كما قلنا في التمهيد، وكما سيأتي في الأهمية ـ عن الحديث فهماً وتفسيراً وبياناً لإزالة الاختلاف والإشكال عن وجه متن الحديث، ومن ثم هو من علوم دراية متن الحديث، لا من علوم رواية المتن.

تاريخ ظاهرة الإشكال في الحديث:

يمكن إرجاع الإشكال في الحديث ـ بمعنى التعارض بين ثابت وحادث ـ إلى عهد النبيّ صلى الله عليه وسلم، فقد استشكل بعض الصحابة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم. فمثلاً روى ابن أبي مُلَيكة "أن عائشة زوج النبيّ صلى الله عليه وسلم كانت لا تسمع شيئاً لا تعرفه، إلا راجعت فيه حتى تعرفه، وأن النبيّ صلى الله عليه وسلم قال: "من حُوسِبَ عُذِّبَ"، قالت عائشة: فقلت: أو ليس يقول الله تعالى: ﴿**فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَاباً يَسِيْراً**﴾؟ (الانشقاق:٨) قالت: فقال: "إنما ذلك العرضُ، ولكن من نوقش الحساب يهلك". وفي رواية الإمام مسلم: "فقال ليس ذاك الحساب، إنما ذاك العرض، من نوقش الحساب يوم القيامة عذب"[٢٨]. فأزال النبيّ صلى الله عليه وسلم إشكال عائشة رضي الله عنها ببيان أن محلهما مختلف، واختلاف الحال والمحل أحد طرق رفع الإشكال.

ومثال آخر: عن نافع عن عبد الله قال: نادى فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم انصرف عن الأحزاب: أن "لا يصلينَّ أحدٌ العصرَ إلا في بني قريظة"، فأدرك بعضهم العصر في الطريق، فقال بعضهم: لا نصلي حتى نأتيها. وقال بعضهم: بل نصلي، لم يُرِدْ منا ذلك. فذُكِرَ للنبيّ صلى الله عليه وسلم، فلم يُعَنِّفْ واحداً منهم[٢٩]. وفي رواية الطبراني: "فلم يأتوا بني قريظة حتى غابت الشمس، فاختصم الناس في غزوتها في صلاة العصر، فقال بعضهم: قد عزم علينا أن لا نصلي

---

٢٨ – أخرجه الإمام البخاري في **صحيحه**: ج ١، ص ٥١ رقم ١٠٣، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير واليمامة، بيروت، ط ٣، ١٩٨٧م، ومسلم في **صحيحه**: ج ٤، ص ٢٢٠٤، رقم: ٢٨٧٦، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، دون رقم الطبعة وتاريخها. العرض: أي عرض الناس على الميزان. نوقش: من المناقشة. والمراد هنا المبالغة في الاستيفاء، والمعنى أن تحرير الحساب يفضي إلى استحقاق العذاب لأن حسنات العبد موقوفة على القبول، وإن لم تقع الرحمة المقتضبة للقبول لا يحصل النجاة. انظر: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ): **فتح الباري**، ج ١، ص١٩٧، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٢٩ – أخرجه الإمام البخاري في **صحيحه**: ج ١، ص ٣٢١، رقم: ٩٠٤ و ج ٤، ص ١٥١٠، رقم: ٣٨٩٣، ومسلم في **صحيحه**: ج ٣، ص ١٣٩١، رقم: ١٧٧٠.

العصر حتى نأتي بني قريظة، وإنما نحن في عزمة من رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس علينا إثم، فصلت طائفة منهم العصر إيماناً واحتساباً، وطائفة أخرى لم تصل حتى أتوا بني قريظة بعد ما غابت الشمس فصلوها إيماناً واحتساباً، فلم يعنف رسول الله واحدة من الطائفتين"(٣٠).

فالطائفة التي صلت في الطريق حصل عندها إشكال بين أمرين: أمرٍ ثابتٍ وهو وجوب الصلاة على وقتها الثابت بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ الصَّلاَةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِيْنَ كِتَاباً مَّوْقُوْتاً**﴾ (النساء:١٠٣)، وبفعل النبيّ صلى الله عليه وسلم المتكرر. وأمرٍ حادثٍ وهو ربط الصلاة ببني قريظة وإن فات الوقت، فاختارت حل الإشكال بالتمسك بالأمر الثابت، وتأويل الأمر الحادث بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أراد الإسراع والتعجيل.

وأما الطائفة الثانية فصلّت في بني قريظة بعد فوات الوقت، فالتزمت بحرفية النص، ولم تر تعارضاً بين الثابت "الصلاة على وقتها" وبين الأمر الحادث "الصلاة في بني قريظة"؛ لأن النبيّ صلى الله عليه وسلم له أن يُشَرِّع ما يريد بإذن الله، وتجب طاعته التي هي كذلك إحدى القواعد الثابتة.

فالشاهد من القصتين أن الإشكال حدث في زمن النبيّ صلى الله عليه وسلم، لكنه كان إما في صورة الاستفهام، أو الاجتهاد، ولم يكن هناك تعصُّبٌ لمعتقدٍ أو لمذهبٍ، فكان يكفي في حلِّه التذكير ببعض ما غفل عنه المستشكل كما في استشكال السيّدة عائشة رضي الله عنها فزال. أو إبقاء المجتهدين المتخالفين على اجتهادهما كما في حديث صلاة العصر في بني قريظة.

ولكن بعد لحاق رسول الله صلى الله عليه وسلم بالرفيق الأعلى ـ وهو مصدر البيان وإزالة الإشكال ـ تطورت الظاهرة، واتسعت إلى حد ما، فكان بعض الصحابة يتوقف في قبول بعض ما يروى عن النبيّ صلى الله عليه وسلم إذا رأى ظاهرَه يخالف القرآن، ويضع احتمال وَهْمِ الراوي أو نسيانه في الحسبان، ومن ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه من رده حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلَّقها آخر تطليقة، ولم يجعل لها النبيّ صلى الله عليه وسلم نفقة، ولا سكنى، فقال عمر رضي الله عنه: "لا ندع كتاب الله وسنة نبيّنا بقول امرأة، لا ندري لعلها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: ﴿**لاَ تُخْرِجُوْهُنَّ مِنْ بُيُوْتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَنْ يَأْتِيْنَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ**﴾ (الطلاق:١)(٣١).

---

٣٠ – أخرجه أحمد بن سليمان الطبراني (ت٣٦٠هـ) في **المعجم الكبير** بإسناد صحيح: ج ١٩، ص ٧٩، رقم:١٦٠، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة العلوم والحكم بالموصل، ط ٢، ١٩٨٣م، وينظر: الهيثمي، علي بن أبي بكر (ت٨٠٧هـ)، **مجمع الزوائد**: ج ٦، ص ١٤٠، دار الكتاب، بيروت، ط ٢، ١٩٦٧م.

٣١ – رواه مسلم في **صحيحه**: ج ٢، ص ١١١٨، رقم: ١٤٨٠.

ومن ذلك ما يُسَمَّى باستدراكات السيدة عائشة رضي الله عنها على الصحابة، منها ردُّها حديث: "إن الميت يُعَذَّب ببكاء أهله عليه"[٣٢]. بقولها: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله صلى الله عليه وسلم: إن الله ليعذّب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الله ليزيد الكافر عذابا ببكاء أهله عليه"، وقالت: حسبكم القرآن: ﴿**وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى**﴾. قال ابن عباس عند ذلك: والله هو أضحك وأبكى. قال ابن أبي مليكة: والله ما قال ابن عمر رضي الله عنهما شيئا. وفي رواية لمسلم: "وقال القاسم بن محمد: لما بلغ عائشة قول عمر وابن عمر قالت: "إنكم لتحدثوني عن غير كاذبين ولا مكذبين، يخطىء"[٣٣].

فهي كانت تستشكل بعض ما يُنسَب إلى النبيّ صلى الله عليه وسلم من ألفاظٍ تَرَى أنها تخالف القرآن، أو أنها تحفظ النص كما سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم، والآخر نسي أو أخطأ. لكن الأمر في هذه الفترة كان محدوداً، وكان بين الصحابة، وهم أعلم الخلق بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فلم يكونوا يُصِرُّون على ما رووا، علهم نسوا أو أخطأوا.

وفي عصر التابعين ومن بعدهم ظهرت البدع، وغلب على الناس من الأهواء المضلِّلة والآراء الفاسدة، وتقديمها في العقيدة والعبادة على الوحيين لأنهم دانوا بالتقليد الأعمى ... وعندها استفحلت ظاهرة استشكال النصوص، وكلما كانت تنشأ فرقة، أو يُؤَسَّس مذهبٌ كانت مساحة النصوص المستشكلة تزداد، وكلما كان النقاش بين أتباع المذاهب والفرق يحتدُّ كانت النصوص المستشكلة تكثر، ذلك لأن كل طائفة كانت حريصةً على جذب النصوص إليها ... حتى تدعم مواقفها وأصولها، فما وافق أصلها أصلٌ، وما خالفها مشكلٌ[٣٤].

أهمّية هذا الفن وأشهر من تصدّى لهذه الظاهرة:

تتجسّد أهمية فن أو عمل في أهمية الهدف الذي يرمي إليه، وكلما يكون الهدف أسمى يكون الفن أو العمل أعظم، ومما لا شك في أن الدفاع عن بيضة الإسلام وتعاليمه من أسمى غايات الإنسان المسلم، ومن أنبل أهدافه، ومنذ أن أشرقت شمس الإسلام على أفق الدنيا كان مستهدفاً من

---

٣٢ – رواه البخاري في **صحيحه**: ج ١، ص ٤٣٠، رقم: ١٢٢٦، ومسلم في **صحيحه**: ج ٢، ص ٦٤١، رقم:٩٢٨–٩٢٩.

٣٣ – رواه البخاري في **صحيحه**: ج ١، ص ٤٣٢، رقم: ١٢٢٦، ومسلم في **صحيحه**: ج ٢، ص ٦٤١، رقم: ٩٢٩.

٣٤ – وينظر: العسعس: **دراسة نقدية في علم مشكل الحديث**، الكتاب بأكمله يدور حوله، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، ط ١، ١٩٩٦م.

قِبَل أعدائه من أهل الديانات الأخرى، ومن قِبَل ضعفاء النفوس من المسلمين، ومن قِبَل الملاحدة الذين لا دين لهم، وشنّوا عليه هجماتٍ كثيرة، ومن أخطرها تلك التي كانت في كبد السنّة المطهرة ـ المصدر الثاني للتشريع الإسلامي ـ من خلال الأحاديث المتناقضة والمتشابهة والمشكلة في ظاهرها، حيث وجدوا فيها مرتعاً للتشكيك في السنّة، وزعزعة إيمان المسلمين بها، فنهض لمقاومتها علماء هذه الأمة، وقاموا بإبراز الحقيقة، وما صحّ صدوره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يخالف بعضه بعضا، وبيّنوا وجه الحق فيما خفي معناه، وبذلك زالت الشبهات، وانقطعت آلة الكاذبين والحاقدين والسُّفهاء.

قال ابن قتيبة في خطبة كتابه المطبوع باسم **تأويل مختلف الحديث** على لسان سائل: "فإنك كتبتَ إليّ تُعْلِمني ما وقفتَ عليه من ثلب أهلِ الكلام أهلَ الحديث وامتنانهم، وإسهابهم في الكتب بذمِّهم، ورميهم بحمل الكذب ورواية المتناقض، حتى وقع الاختلاف، وكثرت النِّحَل، وتقطعت العصم، وتعادى المسلمون، وأكفر بعضهم بعضا، وتعلّق كل فريق منهم لمذهبه بجنسٍ من الحديث[٣٥].

وإن كان ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) قد رأى من المتكلمين ثَلْبَهم أهلَ الحديث، وتكفير بعضهم بعضا، فقد رأى الإمام الطحاوي (ت٣٢١هـ) في عصره التطاولَ من الملحدين وضعفاء النفوس على الحديث نفسه، قال الإمام الطحاوي في مقدمة كتابه **شرح معاني الآثار**: "سألني بعض أصحابنا أن أضع له كتاباً أذكر فيه الآثار المأثورة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأحكام التي يتوهم أهل الإلحاد والضعفة من أهل الإسلام أن بعضها ينقض بعضا لقلّة علمهم بناسخها ومنسوخها، وما يجب به العمل منها لما يشهد له من الكتاب الناطق والسنّة المجمع عليها"[٣٦].

وازداد أمرها سوءاً في عصر ابن فورك (ت٤٠٦هـ) حيث ارتأى الملحدون أحاديث التشبيه، وتسلّقوا بها على الطعن في الدين، وقبّحوا بها أصحاب الحديث، قال في مقدمة كتابه **مشكل الحديث وبيانه**: "أما بعد فقد وفقت إلى إملاء كتابٍ نذكر فيه ما اشتهر من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما يوهم ظاهره التشبيه مما يتسلّق به الملحدون على الطعن في الدين، وخصُّوا

---

٣٥ – ابن قتيبة: **تأويل مختلف الحديث**: ص ٥، المصدر السابق.

٣٦ – الإمام الطحاوي (ت٣٢١هـ): **شرح معاني الآثار**: ج ١، ص ١١، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٧٩م.

بتقبيح ذلك الطائفة التي هي الظاهرة بالحق لساناً وبياناً، وقهراً وعُلوّاً وإمكاناً، الطاهرة عقائدها من شوائب الأباطيل وشوائن البدَع والأهواء الفاسدة، وهي المعروفة بأنها أصحاب الحديث..." (٣٧).

واتّضح مما سبق مدى سمو هدف هذا العلم، ونبل غايته وعظمته مما أكّد أن هذا العلم في غاية الأهمية وقمّة العظمة، ولكن طريقه وَعْرٌ، ومَنَالُه عَصِيٌّ، لا يتسنّى لكل واحدٍ إدراك مراميه، وإنما له رجاله وعلماؤه الذين توفرت لهم أدواته، واكتملت لهم عُدّته من الحديث والفقه واللغة، ومَنْ لديهم ملكة إزالة الإشكال ورفع التعارض، قال ابن الصلاح في أول حديثه عن معرفة مختلف الحديث: "وإنما يكمل للقيام به الأئمة الجامعون بين صناعتي الحديث والفقه، والغوّاصون على المعاني الدقيقة"(٣٨).

وقال النووي: "هذا فنٌّ من أهم الأنواع، ويضطر إلى معرفته جميع العلماء من الطوائف ... وإنما يكمل له الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه، والأصوليون الغواصون على المعاني"(٣٩).

وقد اعتنى بهذا العلم معظم شُرّاح الحديث أثناء شرحهم لمثل تلك الأحاديث، خاصةً ابن جرير (ت٣١٠هـ) في **تهذيب الآثار**، والخطابي (ت٣٨٨هـ) في **معالم السنن**، والبغوي (ت٥١٦هـ) في **شرح السنّة**، والنووي (ت٦٧٦هـ) في **شرح صحيح مسلم**، وابن حجر (ت٨٥٢هـ) في **فتح الباري**، والعيني (ت٨٥٥هـ) في **عمدة القارئ**، وغيرهم، إلا أن الكتب المؤلفة في هذا الفن قليلة جداً، ولا نعلم أحداً تحدث فيه قبل الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ) ثم ألَّف فيه ابن قتيبة (ت٢٦٣هـ)، ثم الإمام الطحاوي (ت٣٢١هـ)، ثم ابن فورك (ت٤٠٦هـ)، وهم الذين وصلت كتبهم إلينا، وهذه كلمةٌ يسيرةٌ عنها:

١- اختلاف الحديث للإمام الشافعي:

استهله الإمام الشافعي بمقدمةٍ ضافيةٍ فيها عن منْزلة السنّة النبوية من القرآن الكريم، ومكانتها من التشريع الإسلامي، وأقام الدليل على حجّية خبر الواحد، ثم نبّه إلى خطأ قول من قال:

---

٣٧ - أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك (ت٤٠٦هـ): **مشكل الحديث وبيانه**: ص ٣، تحقيق: عبد المعطي قلعه جي، ط ١، ١٩٨٢م.

٣٨ - ابن الصلاح: **المقدمة مع التقييد والإيضاح**: ص ٢٨٥، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط ١، ١٩٦٩م.

٣٩ - النووي: **التقريب مع تدريب الراوي** للسيوطي: ج ٢، ص ١٩٦، تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، دون رقم الطبعة وتاريخها.

"تعرض السنّة على القرآن، فإن وافقت ظاهره، وإلاّ استعملنا ظاهر القرآن وتركنا الحديث"، فبيّن أن هذا القول إنما يجل على جهل قائله لما وصفت، فأبان الله لنا أنّ سنن رسوله صلى الله عليه وسلم فرضٌ علينا بأن ننتهي إليها، لا أن لنا معها من الأمر شيئاً إلاّ التسليم واتباعها، ولا أنها تعرض على قياس، ولا على شيء غيرها، وأنّ كل ما سواها من قول الآدميين تبعٌ لها"(٤٠).

ثم بيّن أسباب اختلاف الحديث ومنهجه في التوفيق بين الأحاديث المختلفة، فذكر من أسبابه أن الحديث قد يخرج عامّاً، ويُراد به العام، وقد يخرج عامّاً، ويُراد به الخاص، والحديث على عمومه حتى يقوم الدليل على الخصوص، وكلما احتمل حديثان أن يستعملا معاً، ولم يعطل واحدٌ منهما الآخر(٤١).

وقال: "وفي الحديث ناسخٌ ومنسوخ، فإذا لم يحتمل الحديثان إلاّ الاختلاف، وعرف أنّ أحدهما بعد الآخر، فيعلم أنّ الآخر هو الناسخ، فيُصار إلى الناسخ دون المنسوخ"(٤٢).

وقال: "ومنها ما يكون اختلافاً في الفعل من جهةٍ أنّ الأمْرَين مباحان كاختلاف القيام والقعود وكلاهما مباح. ومنها ما يخالف. ومنها ما لا يخلو من أن يكون أحد الحديثين أشبه بمعنى كتاب الله، أو أشبه بمعنى سنن النبيّ صلى الله عليه وسلم مما سوى الحديثين المختلفين، أو أشبه بالقياس، فأيُّ الأحاديث المختلفة كان هذا فهو أولاها عندنا أن يُصار إليه. ومنها ما عدَّهُ بعض من ينظر في العلم مختلفاً بأنّ الفعل فيه اختلف، أو لم يختلف الفعل فيه إلاّ باختلاف حكمه، أو اختلف الفعل فيه بأنّه مباحٌ فيشبه أن يُعمل به بأنّه القائل به"(٤٣).

فقد تطرّق الإمام الشافعي في هذه الإلماعة الوجيزة عن خمس صور للتعارض، وهي:

١- ورود حديثين متعارضين أحدهما عام، والآخر خاص، فيُحمل العام على الخاص إذا دلّ عليه دليل.

٢- ورود حديثين متعارضين، وثبوت تأخر أحدهما عن الآخر، فالمتأخِّر ناسخٌ فيُعمل به، ويُتْرك المنسوخ.

---

٤٠ - محمد بن إدريس المطلبي الشافعي (ت٢٠٤هـ): **اختلاف الحديث مع الأم**: ٤٨٤/٨، تصحيح محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٣م.

٤١ - المصدر السابق: ج ٨، ص ٤٨٥.

٤٢ - المصدر السابق: ج ٨، ص ٤٨٧.

٤٣ - المصدر السابق: ج ٨، ص ٤٨٧.

٣- ورود حديثين فعليين متناقضين، وعُرِف أن الفعلين مباحان، فيُعمل بأحد منهما، أو بهما بالتناوب.

٤- ورود حديثين مختلفين، أحدهما أشبه بمعنى كتاب الله، أو بالسنّة، أو بالقياس فيُصار إليه.

٥- ورود حديثين مختلفين لاختلاف الحكم، أو باختلاف الفعل بأنّه مباح، فيرجح الذي يوافقه قول ومذهب راويه.

واختتم مقدمته المطولة بقوله: "وجماع هذا أن لا يُقبل إلا حديث ثابت، فإذا كان الحديث مجهولاً، أو مرغوباً عمن حمله كان كما لم يأت لأنه ليس بثابت"(٤٤).

ومنهجه فيه أنه يستهلُّ القضية ببابٍ يذكر فيه الموضوع، ثم يورد الحديث بسنده، وربما يذكر طرقاً أخرى للحديث في معناه، ثم يذكر الحديث المخالِف له، ثم يشرع في شرح الأحاديث بما يرفع التعارض بين الأحاديث إمّا بالجمع بينها، أو ببيان نسخ أحدها بالآخر إن ثبت النسخ، وإلاّ فبالترجيح، ويؤيِّد أحياناً رأيه بعمل الصحابة والتابعين وآراء الأئمّة قبله.

ولم يقصد الإمام الشافعي بتأليف هذا الكتاب استقصاء جميع الأحاديث المتعارضة، بل كان قصده أن يذكر طرفاً منها، فيُورد ما عليها من اعتراض، ويذكر الجواب على سبيل التوفيق بينها، وبذلك يكون قدوةً لمن يأتي بعده إذا وجد بين حديثين أو أكثر تعارضاً وتضادّاً في الظاهر(٤٥).

ويمتاز الكتاب بما يلي:

١- إنّه أول تصنيف مختص بنوع "مختلف الحديث"، وليس فيه قضايا من "مشكل الحديث"، لأن الفقه هو أهم الغايات لاختلاف الحديث كما أشرنا إليه، أمّا نوع مشكل الحديث فهو يعني حل إشكال أيّاً كان.

٢- غالب ما أورده فيه من الحديث هو مسند من مبتداه إلى منتهاه.

٣- نقد الأحاديث وتمحيص طرقها وشواهدها.

٤- عدم اقتصاره على الحديثين المتضادَّين فحسب، بل يذكر الأحاديث المتعلِّقة بالقضيّة، والشواهد لها إن كانت ثمت شواهد.

---

٤٤ - المصدر السابق: ج ٨، ص ٤٨٧.

٤٥ - السيوطي: **تدريب الراوي**: ج ٢، ص ١٩٦.

٢- تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة:

بعد أن ذكر المؤلف هدفه لتأليف هذا الكتاب، والذي ذكرته في "أهمية هذا الفن" نهج في تناول القضايا المنهج الآتي:

يستهل القضية بوضع عنوان لها بقوله: "قالوا: حديثان متناقضان" أو ما شابهه، ثم يورد الحديث وما ناقضه من الحديث، أو القرآن أو الإجماع أو القياس أو العيان، ثم يشرع في نفي التعارض بين الحديثين، أو بين الحديث والقرآن وغيرهما، مستعيناً في ذلك بالقرآن والحديث واللغة والعقل وبما أوتي من قوة البيان والبلاغة.

ويمتاز الكتاب بما يلي:

١- إنه جمع فيه بين قضايا مختلف الحديث ومشكله، فذكر فيه من قبيل المختلف مائة وأحد عشر حديثاً ضمن ست وأربعين قضية أو مبحثاً، ومن قبيل المشكل اثنين وسبعين حديثاً في ضمن اثنتين وستين قضية(٤٦).

٢- قلّما يروي الحديث بالسند، ومعظم الأحاديث فيه مقطوعة الأسانيد.

٣- وقلّما يذكر درجة الحديث تصحيحاً أو تضعيفاً.

٤- يُكثر في ثنايا أجوبته وردوده الاستشهاد بالشعر للإفصاح عما غمض من لفظ، أو أشكل من معنى، حيث بلغ عدد الأبيات الشعرية المُستشهد بها في الكتاب مائة وأحد عشر بيتاً(٤٧).

٥- جاءت عبارات الكتاب في حلة بيانية تبعث السرور، وتمتع العقول، وتلك مزية ينفرد بها هذا الكتاب.

٣- مشكل الحديث وبيانه لابن فورك:

بعد أن بيّن مقصوده لتأليف هذا الكتاب والذي ذكرته في أول هذا الفصل، نهج في عرض القضايا المنهج الآتي:

إنه يأتي بأحاديث الصفات الموهمة للتشبيه، والتي يعترض عليها بعض أهل الكلام، ولم يقتصر على ذكر الأحاديث الثابتة فقط، بل أتى بالأحاديث الموضوعة والضعيفة الموهمة للتشبيه أيضاً، ثم استرسل في تأويلها على سبيل فرض صحتها، ويذكر الأحاديث بدون السند، وبدون عزوها إلى مَن أخرجها من أئمّة الحديث، ولكنه لا يترك حديثاً إلاّ وقد بيّن درجتها صحةً، أو ضعفاً، أو وضعاً، أو

---

٤٦ - أسامة عبد الله الخيّاط: **مختلف الحديث**: ص ٤٠٤، من نشر المؤلف، ط ١، ١٩٨٢م.

٤٧ - المصدر السابق: ص ٤٠٤.

إرسالاً، وإن سكت عن الحكم على حديثٍ فهو من الأحاديث المعروف صحتها، لأنها مخرجة في الصحيحين أو أحدهما.

ثم يؤوِّل الحديث ويشرح معناه من وجهة نظر الأشاعرة، فطاش سهمه كثيراً في باب التأويل، وهو في ذلك كله يستند أحياناً إلى ألفاظ الحديث تنحلُّ بها المشكلة إذا وردت في طرق أخرى للحديث، وإلى أقوال بعض الأئمة، وبأسلوبٍ كلاميٍّ رائع.

ويمتاز الكتاب بما يلي:

١- خصه بذكر أحاديث الصفات الموهمة للتشبيه فقط.

٢- يذكر الأحاديث بدون السند، وبدون عزوها إلى مُخرِجيها.

٣- يبيِّن درجة الأحاديث صحةً، أو ضعفاً، أو وضعاً، أو إرسالاً، وإن سكت عن الحكم على حديثٍ فاعتماداً على شهرته بالصحة.

٤- شرح معاني الآثار للإمام الطحاوي:

وهو كتابٌ يبحث عن الأحاديث الفقهية المتناقضة والمختلفة التي كانت مثار طعن الملحدين وضعفاء النفوس من المسلمين فيها كما صرح به المؤلف في مقدمته، وذكرناه في "أهمية هذا الفن"، والتي كانت سبباً مباشراً لاختلاف العلماء في الأحكام العملية، فكل فريقٍ يستدلُّ بما يؤيِّده من هذه الأحاديث المختلفة، فجاء هذا الكتاب جواباً عن طعن الملحدين وغيرهم من الطاعنين في الحديث، كما أنه يُمَثِّل محاولةً جادّةً من مؤلفه لتقليص فجوة الخلاف بين العلماء.

وهناك سببٌ غير مباشر لتأليف هذا الكتاب وهو الردُّ على من يزعمون أنّ الأحناف يُقدِّمون الرأي والقياس على الحديث لأنّ بضاعتهم من الحديث قليلة، قال الإمام العيني في مقدمة كتابه **نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار** معدِّداً أغراضه من تأليفه: "... وإظهاراً بأنّ الحنفية هم المتمسكون بالحديث والخبر، وأنّ مذهبهم هو الحديث النبويّ في كل أمرٍ صدر، وكيف لا وهم يقدِّمون خبر الواحد على القياس، ويبنون الأحكام على صحة الأساس، ومع هذا فالخصم يطعنهم باتباع الرأي وترك المنقول، إظهاراً منهم أنهم لا رأي لهم، لا في المنقول ولا في المعقول، ومَن لا رأي له لم يدرِ مواقع الخبر، ولا وقف على موارد الأثر، وناهيك قولهم فيمن يستحق به "لا رأي له"، فكان معناه: لا يدري ما يقول ولا عقل له"(٤٨).

---

٤٨ - وهذه المقدمة سماها الإمام بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥هـ)، **مغاني الأخيار في رجال معاني الآثار**: (١/ل - ١/ب) (صورة عن مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ٧٢ مصطلح الحديث).

وقد نهج المؤلف فيه المنهج الآتي:

رتّبه على أبواب الفقه، فقد قسَّمه إلى كتب، وقسم الكتب إلى أبوابٍ تندرج تحتها، ثم يبدأ بالأحاديث التي يذهب إليها مخالفةً في الرأي، ثم يتبعها بالأحاديث المعارضة التي يراها أولى بالاتباع، ثم يرجحها، وإن كانت للمخالف حجّة أخرى أتى بها، وأجاب عنها، وقد يضطره الموضوع إلى ذكر أحايث تتعلّق بموضوعٍ آخر، ثم يستدل للرأي الذي رجّحه بالنظر، وقد يذكر من قال بهذا الرأي من الصحابة والتابعين، ثم لا يكاد يترك باباً حتى ينبّه على أنّ هذا الرأي الذي رجّحه هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد إن كان بينهم اتفاق، أو ينصُّ على من ذهب إليه منهم إن كان بينهم خلاف في المسألة، وقلما يصرّح باسم واحدٍ من غير الأحناف.

وقد يضطره البحث والمناقشة إلى الكلام في الرجال، وذلك لإلزامه خصمَه بحجته هو مع أخذ الحيطة والحذر فيه.

ويجتهد الإمام الطحاوي للتوفيق بين الأحاديث المتعارضة والمختلفة في البحث عن معنى يزول به تعارضها. وإذا لم يجد سبيلاً إلى الجمع بينها فإن كان هناك نسخٌ بيّنه، والكتاب يُعتبَر مصدراً ثُرّاً من مصادر النسخ في السنّة.

وقد يستعمل الإمام الطحاوي القياس كعامل أساسي في الترجيح، وذلك عندما تتكافأ أسانيد الأحاديث المتعارضة، ويصعب ترجيح أحدها، أو يكون الخلاف ناشئاً من حديثٍ واحد يحتمل تأويلات مختلفة، يناصر كل تأويلٍ منها فريقاً من العلماء، فإنّ الأحاديث حينئذٍ لا تصلح بمفردها لتأييد أحد الفريقين فيلجأ الطحاوي إلى المقاصد العامة في الشرع، والأحكام المناظرة المتفَق عليها، يستهديها ويلتمس الترجيح منها.

ومن أهم ما يمتاز به الكتاب ما يلي:

١- خصه المؤلف بأحاديث الفقه المتعارضة والمختلفة التي كانت من أسباب اختلاف العلماء في الأحكام العملية.

٢- ذكر فيه الأحاديث بأسانيدها من مبتداها إلى منتهاها.

٣- استوعب فيه معظم الأحاديث الفقهية المتعارضة والمختلفة.

٤- تكلم على رجال الإسناد عند الضرورة.

٥- استعمل القياس في كل بابٍ للرأي الذي رجّحه، وذلك للاطمئنان إلى أنّ الحكم الذي يرجحه موافق لنظائره.

٥- بيان مشكل الآثار للإمام الطحاوي:

إنّ هذا الكتاب هو الثاني للإمام الطحاوي في موضوع مختلف الحديث ومشكله، فإن كان طابع كتابه الأول (شرح معاني الآثار) هي المباحث الفقهية والأحكام العملية فقط، فكان همه في هذا الكتاب أن يحوي به من الأحاديث ما يكون مشكلاً خفيَّ المعنى أيّاً كان سبب الإشكال، وأياً كان موضوعه من موضوعات الفقه والحديث والعقيدة والتفسير والقراءة والفضائل والمغازي والسير، وغير ذلك، وأزال عنها الإشكال بما رآه مناسباً لحال المشكلة.

ويُعتبر هذا الكتاب موسوعةً هامّةً للأحاديث المختلفة والمشكلة، ومعلّماً كبيراً لطرق حلّ إشكالها، وتأويلها.

أ- منهجه لعرض القضايا فيه:

ونهج المؤلف في عرض قضايا الكتاب المنهج التالي:

يعقد المؤلف للقضية التي فيها إشكال عنواناً بقوله غالباً: (باب بيان مشكل ما رُويَ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في كذا وكذا)، ويغيره نادراً فيقول مثلاً: (باب بيان مشكل ما اختلف فيه أهل العلم من البيع الذي يقع بين الناس ...)[٤٩]، أو يقول مثلاً: (باب بيان مشكل ما رُويَ عن ابن عباس من قوله ...) وما شابه ذلك. ويستهل الباب غالباً بذكر الحديث الذي وردت فيه تلك القضية. وإذا كان للحديث طرقٌ أو شواهدٌ يستوعبها مع التنبيه على علل الحديث إن كان فيه مثل الانقطاع في السند، أو الإرسال فيه، أو الشذوذ في متنه. كما لا يفوته الكلام على بعض رجال الحديث في بعض الأحيان توضيحاً أو توثيقاً أو تضعيفاً. وقد يشرح بعض ألفاظ الحديث الغريبة أو يضبطها، ثم يذكر الحديث المعارض له مع ذكر طرقه وشواهده، مع التنبيه إلى علله، وشرح غريبه وضبطه.

وبعد ما ينتهي من هذا كله يشرع في استنباط القضية المعني بها في ذلك الباب، ثم يذكر سبب الإشكال فيها من تناقضِ ظاهرِ الحديث لظاهر حديث آخر، أو مخالفةِ ظاهره للقرآن، أو للإجماع أو للقياس أو للعقل أو للتاريخ، أو من الاعتراض على عملٍ للنبيّ صلى الله عليه وسلم أو عمل لصحابي، أو من استحالته عقلاً أو عملاً، أو من اختلاف وجوه القراءة في آيةٍ من آيات القرآن الكريم، أو من اضطراب ألفاظ الأحاديث في مسألةٍ واحدة مما تسبب في اختلاف الأئمة، أو من غرابةٍ في لفظ الحديث، أو دقةٍ في المعنى من غير الغرابة اللفظية، أو من اشتراك لفظٍ من ألفاظ الحديث في معنيين مختلفين فأكثر، أو غير ذلك. ثم يرفع هذه الإشكالات إمّا بالتوفيق بين الحديثين المتخالفين، أو ببيان

---

٤٩ - ينظر: ص ٤٤٦ من الجزء الأخير **لبيان مشكل الآثار**، للطحاوي بتحقيقنا.

نسخٍ فيهما، أو ترجيح أحدهما على الآخر، أو بشرحه بما يتفق مع القرآن أو الإجماع أو القياس أو العقل أو التاريخ أو القراءة أو اللغة، أو مع عمل الرسول صلى الله عليه وسلم أو مع عمل الصحابي، أو تضعيف الحديث الموجب للإشكال، أو بغير ذلك، مستعيناً في ذلك كله بالآيات والأحاديث والآثار وأقوال أئمة اللغة والنسب والقراءة، ولا يغادر الموضوع حتى يطمئن أنه قد استوفى حقه من كل جانب، لذلك نراه أنه لا يترك الموضوع إلاّ أن يجيب أيضاً عن اعتراضٍ ناشئٍ عرضاً خارج الموضوع، كما أنه يستنبط أحياناً من الحديث وجوهاً من الفقه والفوائد، مع الإشارة إلى اختلاف الأئمة فيه.

ب- ما يمتاز به الكتاب:

يمتاز الكتاب بعدة مزايا مهمة قلما يوجد بعضها في كتابٍ آخر، وهي كما يلي:

١- ذكر الأحاديث والآثار بالسند، حتى آراء الفقهاء، وأقوال أئمة اللغة والقراءة، يرويها المؤلف بالسند في بعض الأحيان، مما رفع قيمة الكتاب في نظر المحدّثين والفقهاء، حيث ذلَّل أمامهم طريق الوقوف على درجات تلك الأحاديث والآثار والأقوال من خلال دراسة أسانيدها، والبحث عن أحوال رواتها.

٢- إحالة الأحاديث والآثار المعلَّقة إلى مواضع سابقة من الكتاب.

٣- جمع معظم طرق الحديث وشواهده بأسانيدها من مبتداها إلى منتهاها.

٤- شمول الكتاب لعامة الأحاديث التي فيها إشكال، أيّاً كان نوعه، وفي أيٍّ موضوعٍ كان.

٥- موضوعية المواد وشمولية الموضوع من جميع النواحي المتعلقة بالباب.

٦- كثرة الموضوعات وتنويعها بغية استقصاء القضايا المشكلة.

٧- نقد بعض الروايات تصحيحاً، وتعليلاً، وبيان أحوال الرواة توثيقاً وتضعيفاً في بعض الأحيان.

٨- الاعتدال في شرح وحلّ المشكلات حسب ما تقتضيه القضية طولاً وقصراً.

٩- وكثيراً ما يختم المؤلف الباب بقوله: "وبالله التوفيق"، أو بقوله: "والله الموفق"، أو "والله أعلم"، أو بقوله: "فبان بحمد الله أن لا تضاد ..."، مما يدل على اعتقاده أن كل ما وصل إليه من حل لإشكال هو من توفيق الله سبحانه وتعالى، ونادراً ما يفوته ذلك.

ج- مكانة الكتاب بين الكتب في هذا الفن:

وقد تبيّن مما سلف أنّ هذا الكتاب له مكانةٌ مرموقةٌ عالية بين الكتب المؤلفة في هذا المجال، وذلك من ثلاث نواح:

أ- **الناحية الاستيعابية:** يُعتبر الكتاب أجمع كتاب في مجاله لاحتوائه على أكبر عدد ممكن من الأحاديث المختلفة والمشكلة، وفي معظم الموضوعات: الفقهية، والحديثية، والعقدية، والتفسيرية، وغيرها.

ب- **الناحية العلمية:** تتمثل هذه الناحية في عدة جوانب، منها ذكر الأحاديث وآثار الصحابة والتابعين بأسانيدها من أولها إلى آخرها مما أتاح للمشتغلين بفن الحديث فرصة الوقوف على درجاتها. ومنها كلامه على علل الحديث ورجاله. ومنها دعم رأيه بالآيات والأحاديث والآثار والأبيات الشعرية وأقوال أئمة اللغة.

ج- **الناحية الأخلاقية:** رغم غزارة علمه، وكثرة فوائده، وتمكُّنه من ناصية الموضوع نراه متأدباً في نقده للرجال وأئمة الشأن، كما أنه يختم أبواب الكتاب بقوله: "والله الموفق" وغيره مما يدل على إيمانه وورعه وتواضعه.

وهذا لم يتوفر في غيره من الكتب في هذا الفن فإنّ كتاب **اختلاف الحديث** لم يقصد فيه الإمام الشافعي استيعاب الأحاديث المختلفة، وإنما كان قصده أن يورد جملةً من الأخبار المتعارضة والآثار المتناقضة في الفقه فحسب ليدفع عنها التناقض، وليدل به على المنهج الذي سيسير عليه من يجد في الأحاديث تناقضاً، وغلبت عليه الناحية الفقهية. وكذلك ابن قتيبة لم يستوعب الأحاديث المختلفة والمشكلة بقدر ما استوعبها الإمام الطحاوي، ثم أنّه لا يذكر الأحاديث بالسند حتى يتوفر للمشتغلين معرفة درجتها.

فبذلك كله يُعتبر كتاب **بيان مُشكل الآثار** مصدراً هامّاً للأحاديث المختلفة والمُشكلة. كما أنّ فيه دلالة على المنهج الذي سيتبعه من أراد التوفيق بين الأحاديث المتعارضة، ومن أراد إزالة الإشكال من الآثار المشكلة. وفيه أيضاً بيان الأوجه التي يُسْتعان بها في الرد على الطاعنين على السنّة المطهّرة، والمدعين عليها التناقض والاختلاف واستحالة المعنى.

وأما كتاب ابن فورك فلما كان همُّه الردّ على الملحدين الذين اختاروا أحاديث الصفات الموهمة للتشبيه للطعن في الدين، وقبَّحوا بها المحدّثين، لذلك اقتصر في كتابه على تلك الأحاديث فقط، و ردّ عليهم بأسلوبٍ كلاميٍّ من وجهة نظر الأشاعرة، فكتابه وإن شاركه في الاسم إلا أنه في الحقيقة خارجٌ عن نطاق موضوع المشكل والمختلف، لذلك لا نرى الإمام الطحاوي يتحدّث في كتابه

هذا عن مثل تلك الأحاديث إلاّ نزراً يسيراً[٥٠] مما يدخل في المشكل، وربما كانت له نيةٌ للتأليف في الأحاديث الموهمة للتشبيه فيما بعد، والرد على الملحدين، ولكن عاجَلَتْه المنيَّة، حتى أنه لم يستطع تبييض هذا الكتاب أيضاً كما أثبته الدكتور عبد المجيد محمود في كتابه **أبو جعفر الطحاوي وأثره في الحديث**[٥١].

نوعية الإشكال في قضايا مطروحة في الكتاب:

أما نوعية الإشكال وأسبابه في هذه القضايا فهي محصورةٌ فيما يلي:

١- التعارض بين الأحاديث.

٢- اختلاف الأحاديث بعضها مع بعض.

٣- مخالفة ظاهر الحديث للقرآن.

٤- مخالفة ظاهر الحديث للإجماع.

٥- مخالفة ظاهر الحديث للواقع التاريخي.

٦- مخالفة ظاهر الحديث للعقل.

٧- استحالة معنى الحديث شرعاً.

٨- استحالة معنى الحديث شرعاً وعقلاً معاً.

٩- استحالة معنى الحديث عملاً.

١٠- اعتراضٌ على عملٍ للنبيّ صلى الله عليه وسلم.

١١- اعتراضٌ على عملٍ لصحابيٍّ .

١٢- خفاء معنى الحديث لغرابةٍ في اللفظ.

١٣- خفاء معنى الحديث لاشتراك اللفظ في معانٍ عديدة.

١٤- خفاء معنى الحديث لإطلاق اللفظ.

١٥- خفاء معنى الحديث لدقته على الفهم دون غرابة أو اشتراك أو إطلاق.

١٦- اختلاف الفقهاء في اجتهادهم في الحديث.

١٧- اختلاف أئمة التفسير في تفسير آيةٍ.

---

٥٠ - **مشكل الآثار**: ١/٣٧٣-٣٧٤. انظر: عبد المجيد محمود، **أبوجعفر الطحاوي وأثره في الحديث**: ص ٣١٤-٣١٥.

٥١ - **أبو جعفر الطحاوي**: ص ٣٠٧-٣٠٩.

١٨- اختلاف أئمة القراءات في قراءة لفظٍ من القرآن.

١٩- اختلاف أئمة علم الكلام في مسألةٍ عقدية.

٢٠- اختلاف أئمة اللغة في شرح لفظٍ من ألفاظ الحديث.

ظاهرة الإشكال في الحديث في العصر الحاضر:

واستمر الحال كما ذكرنا حتى جاء العصر الحاضر، بما فيه من سقوط دولة المسلمين، وتسلُّط الاستعمار، وخروجهم من التاريخ، وبما فيه من موجة الإلحاد التي اجتاحت العالم، وبما فيه من كشوف علمية أدَّت إلى الافتتان بالعلم التجريبي، واعتبار كل ما يعارضه باطلاً؛ وإن كان من الدين. بل إن أوروبا رفضت الدين وسلطته بالجملة، لتعارض دينها اليهودي والنصراني مع ما أثبته العلم، ولم يكن العالم الإسلامي بعيداً عن هذه المؤثِّرات، فقد اصطدم مع العالم الغربي المتسلِّح بالعلم في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وكان العالم الإسلامي في تلك الفترة في أضعف حالاته، فانبهر بما جاء من الغرب من كشوف، وتقدَّم على كثير من الصُّعُد، فانقسم مفكرو الأمة أمام هذا التحدِّي إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ينادي بنبذ التراث والأخذ بما عند الغرب حُلْوِه ومُرِّه. مثَّل هذا التيَّار الدكتور طه حسين في كتابه **مستقبل الثقافة في مصر**، وغيره من المتغرِّبين.

والقسم الثاني: رفض الغرب وعلومه جملةً وتفصيلاً، وانكفأ على ذاته، واكتفى بشتم الغرب عبر الكشف عن مساوئه وعوراته ومفاسده، خصوصاً في جانب الإلحاد في الفكر، والانحلال في الأخلاق. وهو شريحة واسعة من المخلصين من علماء وفقهاء ومفكّري الأمة.

والقسم الثالث: قَبِلَ التحدِّي، وسارع إلى التوفيق بين العلم والدين، مقتنِعاً بأن لا تعارض حقيقي بين العلم والدين، غير أن هذا الفريق مع إخلاصه ـ فيما نحسب ـ وقع في بعض الأخطاء المنهجية، وقدَّم تنازلاتٍ كثيرةً في محاولته للجمع بين قيم الغرب وقيم الإسلام. يُمثِّل هذا الفريق مدرسة سَرْ سيّد أحمد خان في القارة الهندية، ومدرسة محمد عبده في مصر.

ومن الجدير بالذكر أن حالة الانبهار هذه لم تقتصر على الكشوف العلمية الطبيعية، بل تعدَّتْها إلى الانبهار بما لدى الغرب من حرية وعدالة في مقابل الظلم والاستبداد الذي كان يعيشه العالم الإسلامي. وكذا الانبهار بالوضع الاجتماعي للمرأة الغربية، من حيث تعليمها وثقافتها وحقوقها، مقارنةً بالمرأة المسلمة التي تعيش حياةً مهينةً، فتعليمها كان عيباً، وثقافتها الدينية والدنيوية أقرب إلى الصفر، وحقوقها التي شرعها لها الله تعالى مهضومةٌ، ابتداءً من ميراثها، وانتهاءً برأيها في أهم

قضايا حياتها مثل الزواج، دع عنك المشاركة الاجتماعية والسياسية، فهو أمرٌ لم يكن يجرؤ أحدٌ على التفكير فيه.

مما أنتج هذا الحال استشكالاً من نوع جديد، قاعدتُه العصر الحديث بقيمه الجديدة من: اعتماد على العقل المطلق في قياس الأمور، ورفض كل الأمور الغيبية إذا عارضت العقل، واعتماد على العلم الحديث، ورفض كل ما يعارضه ولو في الظاهر، واعتماد القيم الاجتماعية الغربية مثل حرية المرأة وحقوقها على "المقياس الغربي"، ورفض كل ما يتعارض معها ولو كان حكماً شرعياً.

هذا، ولم يقتصر الاستشكال على الأحاديث فقط، بل تعداها إلى الآيات القرآنية في ميراث المرأة، وتعدد الزوجات، وغيرهما، ولكن لما كان القرآن ثبوته قطعياً بالتواتر لجأوا فيه إلى التأويل والتحريف. أما السنّة فقد صبُّوا عليها جام الغضب، إما بتضعيفها على الرغم من صحتها حسب ضوابط المحدّثين، أو رفضها بحجّية ظنّية ثبوتها، أو تأويلها بما يتفق وهواهم. وأحسن مثال لهذا ما كتبه سَرْ سيّد أحمد خان ومحمد عبده وتلميذه محمد رشيد رضا.

فانبرى للردّ عليهم من علماء الأمة الإسلامية كثيرون، وخُصِّصت له مواد في الجامعات الإسلامية، وفي مقدمتها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، حيث لها قصب السبق في هذا الميدان، فهي قرَّرت مادة "اتجاهات معاصرة في دراسات السنّة" في مرحلة البكالوريوس، و"قضايا معاصرة في دراسات السنّة" في مرحلة الماجستير، و"دراسات مقارنة بين الشروح الحديثية" في مرحلة الدكتوراه. نرجو من الله العلي القدير أن يوفقنا لخدمة كتابه، وسنّة نبيّه صلى الله عليه وسلم بما يليق بهما من العمل العلمي الجاد والمثمر، والله الهادي إلى سواء السبيل.

* * * *